

نشرة الأخبار ليوم السبت من إذاعة حزب التحرير ولاية سوريا

2024/01/27م

العناوين:

- في جمعة بعنوان (وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا)، الحراك الثوري المطالب باستعادة قرار الثورة، يتواصل في ريفي حلب وإدلب.
- عقب اجتماع أستانة التأمري، هيئة تحرير الشام تؤكد في بيان إطلاق عدد من المتهمين بالعمالة.
- كيان يهود يواصل مجازره في غزة، وحصيلة الشهداء تتجاوز ٢٦ ألفاً.
- محكمة العدل الدولية تظهر عجزها وأن التعلق بها سراب خادع!

التفاصيل:

تواصلت أمس الجمعة الفعاليات الشعبية المستمرة للشهر التاسع على التوالي ضمن الحراك الثوري المطالب باستعادة قرار الثورة، وإطلاق المعتقلين، في ريفي حلب وإدلب. وفي جمعة بعنوان (وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا) خرجت أمس مظاهرات بعد صلاة الجمعة وأخرى ليلية في ١٨ مدينة وبلدة ومخيم بريفي حلب وإدلب. وطالب المتظاهرون بإطلاق المعتقلين، واستعادة قرار الثورة، وفتح الجبهات، ونصرة غزة عبر تحريك الجيوش، وشددوا على الثبات على الحراك وسلميته، حتى تحقيق كافة المطالب.

أعلن فصيل "هيئة تحرير الشام" أمس، عن انتهاء التحقيقات الخاصة بما وصفها "دعوى الخلية الأمنية"، أو ما يعرف محلياً بـ"ملف العملاء" داخل الهيئة. وزعمت الهيئة في بيان رسمي، إنه وبعد اكتمال التحقيقات المتعلقة بدعوى "الخلية الأمنية"، أبدت "القيادة العامة رغبته في زيادة التدقيق والتحقيق المتعلق بالقضية، فشكلت لجنة عليا برئاسة القيادة العامة؛ للوقوف بنفسها على الأقوال والاعترافات وتقييم الأدلة والوقائع"، حسب دجلها. وجاء في البيان، أن اللجنة خلصت إلى بعض التوصيات والتوجيهات منها: الإفراج الفوري عن الموقوفين الذين لم ترتق الأدلة لإدانتهم أو ثبوت التهمة الموجهة إليهم، وحفظ الدعوى بحق بعض الموقوفين مع عدم كفاية الأدلة المقدمة ضدهم، وإدانة عدد من الموقوفين وإحالتهم إلى القضاء لمتابعة الإجراءات القانونية أصولاً، وإيقاف من ثبت بحقه تجاوز الإجراءات المسلكية ضد الموقوفين. من جانبه تساءل الناشط السياسي أحمد معاز في ما نشره على قناته في تلغرام: هل ضغطت روسيا وإيران على تركيا لإطلاق سراح عملائهم في هيئة تحرير الشام حتى اخترع الجولاني قضية إعادة التحقيق وإطلاق سراح العملاء؟ وهل بند الحفاظ على الأمان في إدلب الذي صدر في أستانا ٢١ متعلق بإطلاق سراح عملاء روسيا وإيران والتحالف الدولي من سجون هيئة العملاء؟ وهل أصبح الجولاني ألعوبة بيد تركيا ونزل من مستوى عميل التحالف الدولي إلى مجرد عميل صغير للنظام التركي؟ وأكد الناشط: أن جهاز الأمن العام هو يد تركيا الضاربة في إدلب واختصاصه ملاحقة الثوار والمجاهدين الراضين لسياسة النظام التركي وخط سيره في التطبيع مع الأسد. وختم الناشط بالقول: ما نعرفه وما تأكدنا منه أن ما جرى ويجري داخل أروقة الهيئة هو أفعال دول ومخابرات والجولاني وهيئته هم مجرد واجهة فقط.

قتلت امرأة وجنينها وأصيب زوجها، صباح أمس، باشتباكات ناجمة عن خلاف عشائري سابق، في مدينة جرابلس شمال شرقي حلب. وقالت مصادر محلية "إن مسلحين من إحدى العشائر، أطلقوا الرصاص على أحد

وجهاء عشيرة أخرى وزوجته الحامل، مما أدى إلى مقتل الزوجة وجنينها على الفور وإصابة الوجه، نقل على إثرها إلى مستشفى مدينة جرابلس شرقي حلب. وتواصلت الاشتباكات حتى مساء الجمعة، بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة مع غياب للشرطة المدنية والعسكرية.

قُتل وجرح عناصر من الميليشيات العراقية التابعة لإيران يوم أمس، إثر استهداف سيارتهم من قبل مسلحين مجهولين يُرجح أنهم تابعون لتنظيم "الدولة" في بادية دير الزور. وقالت مصادر مُطلعة، إن عنصرين من ميليشيا "حركة النجباء" قُتلا الجمعة، بالإضافة إلى إصابة عنصرين آخرين بجروح متفاوتة، إثر استهداف سيارتهم العسكرية بالأسلحة الفردية، في بادية "الشولا" بريف دير الزور الغربي الجنوبي.

في اليوم الثالث عشر بعد المئة للعدوان على غزة، أوقع القصف المزيد من الشهداء، بعد أن ارتكب جيش كيان يهود ١٨ مجزرة جديدة أسفرت عن استشهاد ١٧٤ شخصا، وبالتوازي تخوض المقاومة اشتباكات عنيفة مع القوات المتوغلة في خان يونس. وأفادت وزارة الصحة في غزة، بارتفاع عدد شهداء العدوان إلى ٢٦ ألفا و٢٥٧ والمصابين إلى ٦٤ ألفا و٧٩٧. وفي الضفة الغربية، اندلعت اشتباكات بين فلسطينيين وقوات الاحتلال، أثناء تنفيذها اقتحامات جديدة في مدن وبلدات عدة. وقال نادي الأسير الفلسطيني إن قوات الاحتلال اعتقلت منذ صباح أمس وحتى صباح اليوم ٢٠ فلسطينيا في الضفة الغربية. بينما استشهد الشاب قسام ياسين، فجر اليوم، متأثراً بإصابته برصاص قوات الاحتلال خلال مواجهات واشتباكات اندلعت في قرية دير أبو ضعيف شرق مدينة جنين.

أصدرت محكمة العدل الدولية، الجمعة، قراراً يأمر "كيان يهود"، باتخاذ كافة التدابير، لحماية الفلسطينيين من جريمة الإبادة الجماعية، في الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا. وأمرت المحكمة، "الكيان"، باتخاذ إجراءات لمنع التحريض على الإبادة الجماعية، والسماح بإدخال المساعدات إلى غزة، واتخاذ إجراءات لتحسين الوضع الإنساني. وصوتت أغلبية كبيرة من أعضاء لجنة المحكمة، لصالح اتخاذ إجراءات عاجلة، باستثناء توجيه الأمر بوقف العمل العسكري "لكيان يهود" في غزة. ولم تبت المحكمة في جوهر الدعوى، حول ما إذا كان "الكيان" يرتكب إبادة جماعية. من جانبه أكد تعليق نشرته صفحة المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين: أنه ما إن صدرت هذه القرارات حتى بدأ الاحتفال بها والإشادة بها إعلامياً وشعبياً ورسمياً في الكثير من دول العالم ومنها بلاد المسلمين! ولكن بامعان النظر فيما صدر عن المحكمة يظهر أنه سراب وأنه عبارة عن تكرار لأسطوانة بدأت مع بداية الحرب، وتلك الأسطوانة هي حماية المدنيين وإدخال المساعدات وعدم ارتكاب جرائم إبادة بحق المدنيين، دون أي إجراء حقيقي يوقف حرب الإبادة المستمرة في قطاع غزة بل ودون مطالبة بوقف الحرب. وأضاف التعليق: إن حقيقة محكمة العدل الدولية وكونها أحد مؤسسات الأمم المتحدة التي شرعت كيان يهود في فلسطين، وحقيقة أنها أداة في يد الدول الكبرى تجعلها طرفاً لا يؤمل منه خير أو إنصاف لمظلوم، إضافة إلى افتقارها للأدوات التنفيذية اللازمة لتنفيذ قراراتها! وأشار التعليق إلى: إن قرار محكمة العدل ليس دفاعاً عن دماء المسلمين في غزة بل هو دفاع عن المبدأ الرأسمالي، وهو تحرك يراد منه اظهار أن هنالك فرق بين مواقف الدول الكبرى المجرمة مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا، وبين موقف المبدأ الرأسمالي ومؤسساته الدولية من الذي يحصل في قطاع غزة. وختم التعليق بالقول: إن المتابع لما يحصل في قطاع غزة من قتل وتجويع وتهجير يدرك

مدى حاجة أهل القطاع لمن يرفع الظلم عنهم ويوقف هذه الإبادة الوحشية وبشكل فوري، وفي ظل نظام رأسمالي متوحش لم يبق لوقف هذه الإبادة سوى أمة الإسلام القادرة على ذلك إن تحركت خلف قيادة سياسية مخلصية وواعية قادرة على إسقاط الأنظمة العميلة الخائنة وإقامة دولة الخلافة وإعلان الجهاد لنصرة أهل غزة وتحرير فلسطين، وهذا ما يجب أن تتشغل به الأمة ولتترك الحضارة الغربية تلعن بعضها وتأكل أصنامها.